التنمية السياحية المستدامة مسار نحو تنويع موارد الاقتصاد العراقي
(دراسة تحليلية)

الأستاذ /الهام خضير عباس شبر
الجامعة المستنصرية – كلية العلوم السياحية
المدرس المساعد / إسراء سعد فهد سعود
بغداد – العراق
العراق

المستخلص:-

يهدف البحث الى دراسة اهمية توجه الدولة نحو اعادة ترتيب الاولويات للاهتمام بالقطاع السياحي في خطط التنمية الوطنية الشاملة واستخدام الفوائض المالية للنفط واستثمارها فيه ليسهم في تنويع القاعدة الاقتصادية في العراق .وذلك لكون القطاع النفطي هو القطاع الاستراتيجي والقلب النابض للاقتصاد العراقي وهو الممول الرئيس لمشاريعه التنموية و يحتل النسبة الأعلى في الناتج المحلي الإجمالي ، وقد توصل البحث الى اثبات صحة فرضيته انه بالامكان تبني آلية استثمار فوائض عائدات النفط وتوجيهها نحو تحقيق تنمية سياحية مستدامة والذي يعد مسارا للتنويع الاقتصادي الذي يعزز التحول الهيكلي لما لها من قدرة فائقة على تنمية باقي القطاعات الاقتصادية الأخرى وتهيئتها ليكون لها دورا فاعلا في النمو الاقتصادي وزيادة قدرة العراق التنافسية وعلى مواجهة الصدمات الخارجية .

الكلمات الافتتاحية / التنمية السياحية المستدامة ---استثمار فوائض النفط المالية --- التنويع الاقتصادي .

Sustainable Tourism Development: A Route Towards Diversifying the Resources of the Iraqi Economy
(An analytical study)

Prof. Elham Khudair Abbas Shubbar
Assist. Instructor Esraa Saad Fahad Saud
Mustansiriyah University - College of Tourism Sciences.
Baghdad – Iraq

Abstract

The current study aims at investigating the importance of guiding the state towards establishing the prioritization into the interests of Tourism Sector in national development plans as well as the financial oil revenues and investing them to enhance their contribution to the diversification of the economic base in Iraq.
This is because the Oil Sector is the strategic sector and the beating heart of the Iraqi economy. In addition, this Sector is the main funder of Iraq's development projects and it occupies the highest percentage of GDP.

The study has reached the verification of its hypothesis. That it is possible to adopt a mechanism for investing surplus oil revenues and directing them towards

achieving sustainable tourism development, which is a path of economic diversification that enhances the structural transformation because of its superior ability to develop the rest of the other economic sectors and preparing it to have an active role in economic growth and increase.

Key words: sustainable tourism development, investing financial oil surpluses, economic diversification.

المقدمة :

يمتلك العراق موارد متنوعة حاباه الله فيها (طبيعية وبشرية) ومن ضمنها الموارد السياحية التي تعد مقومات جذب متنوعة كفيلة لتحقيق تنمية سياحية مستدامة، تسهم في التنويع الاقتصادي وهو احد أهم السبل لتحقيق تنمية شاملة مستدامة ومتوازنة في العراق .

وفي ظل المتغيرات والمستجدات العالمية (اقتصاديا وسياسيا) أدت الى تقلبات شديدة في أسعار النفط الخام والذي يؤثر سلبا بشكل مباشر على إيرادات وصادرات العراق كون النفط هو المهيمن على مصادر الدخل والصادرات في العراق وبالتالي اثر سلبا بصورة مباشرة أو غير مباشرة على مساهمة القطاعات الاقتصادية الأخرى (الصناعة والزراعة والخدمات ...الخ)من خلال كافة المتغيرات الاقتصادية (الناتج المحلي الإجمالي ،الإيرادات والنفقات، الصادرات والاستيرادات) من هنا تظهر اهمية بحثنا كون السياحة احد أهم الخيارات لرفد الاقتصاد الوطني بمصادر دخل بديلا عن النفط من خلال استثمار العوائد النفطية في تمويل مشاريع التنمية السياحية وإعطاءه الأولوية لما له الأثر الايجابي في حل العديد من المشكلات الاقتصادية والاجتماعية في الاقتصاد العراقي وتنوعه.

أولا: إشكالية البحث وقضاياه الأساسية

تتمحور مشكلة البحث في محورين

المحور الأول : تنبثق من الإشكالية العامة للاقتصاد العراقي الذي يعاني من أحادية الاقتصاد كونه يعتمد على النفط كمصدر رئيس للدخل والذي يشكل عائقا أمام مسيرته التنموية .

المحور الثاني : بالرغم من امتلاك العراق إمكانات ومقومات سياحية كبيرة ومتنوعة والتي تعد قاعدة لانطلاق مشاريع استثمارية نسهم في حل العديد من المشكلات الاقتصادية والاجتماعية إلا أن هناك قصورا واضحا في التوجه الى استثمار امثل لهذه الإمكانات والموارد السياحية كمسار لتنويع القاعدة الاقتصادية في العراق .

إذن التساؤل هنا هل للقطاع السياحي قدرات حقيقية تمكنه من إن يكون بديلا للنفط في تنويع مصادر الدخل في العراق .

ثانياً: اهمية البحث:

لا يزال العراق يدور في فلك الدول التي لم تصل الى الخلاصة التي مفادها إن ريعيتها غير تابعة لمبدأ العرض والطلب وإنما كان ولا يزال للجانب السياسي الدور والأثر الكبير في تحديد أثمانها ولم تدرك الحكومات المتعاقبة الخطر الناجم من اعتمادها على المورد الوحيد حالها حال البلدان الريعية وبالتالي عدم القدرة على تحقيق تنمية مستدامة ومن هنا تأتي الاهمية الاقتصادية للبحث بضرورة احداث تنمية سياحية مستدامة تسهم في تنويع القاعدة الاقتصادية وردع الخطر الناجم من بالاعتماد على ريع السلعة الواحدة وتحقيق تمويل مستدام من خلال أستخدام فوائض النفط المالية وتشجيع الاستثمارات المحلية والأجنبية لتطوير انشطة القطاع السياحي والتي تقف في مقدمة المهمات الاقتصادية الإستراتيجية للوصول الى تنمية سياحية مستدامة

بأعتماد القطاع السياحي خيارا استراتيجيا كبديل للنفط في تحقيق التنمية المستدامة لان السياحة صناعة غير تقليدية تسهم في تنويع الاقتصاد وخلق فرص استثمارية جديدة ولها دورا ايجابيا في تنويع مصادر الدخل وتوفير فرص عمل وطنية مناسبة وحل العديد من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية في المجتمع العراقي .

ثالثا- فرضية البحث:

استند البحث الى فرضية مفادها ان تبني الدولة آلية استخدام وإدارة فوائض العائدات النفطية وتوجيهها نحو الاستثمار في القطاع السياحي يخلق مسارا حقيقيا في تنويع الاقتصاد العراقي ويقلل مخاطر الاعتماد على النفط كمصدر رئيس للدخل .

رابعاً: أهداف البحث: يهدف البحث الى :

1- دراسة اهمية توجه الدولة نحو اعادة ترتيب الاولويات للاهتمام بالقطاع السياحي في خطط التنمية الوطنية الشاملة واستخدام الفوائض المالية للنفط ليسهم في تنويع القاعدة الاقتصادية في العراق .

2- دراسة أهم المتغيرات الاقتصادية والسياحية التي تؤشر الى ان تحقيق التنمية السياحية المستدامة هي المسار الأمثل للوصول الى هدف التنويع الاقتصادي في العراق.

خامسا- المنهج المتبع في البحث

اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي كونه الأنسب في دراسة متغيرات البحث ومؤشراته للوصول الى نتائج تحقق أهداف البحث واختبار فرضيته

المبحث الأول
مدخل مفاهيمي للدراسة

يهدف هذا المبحث الى التعريف بالتنمية السياحية المستدامة كذلك توضيح المفاهيم المتعلقة بالتنويع الاقتصادي وأهميته لاقتصاديات الدول الريعية .

المطلب الأول:- التنمية السياحية المستدامة

اولاً: التنمية المستدامة وأهميتها

من المهم قبل الولوج في توضيح التنمية المستدامة أن نفرق بين النمو والتنمية والتي تعد من المفاهيم الأساسية في هذا المطلب

حيث يعرف النمو عند ساموبلسون ونورد هاوس ((بأنه يمثل توسع إجمالي الناتج المحلي المتوقع في ظل التشغيل الكامل للموارد أو الناتج القومي لدولة ما)) ، بمعنى آخر أن يحدث النمو الاقتصادي عند تحول منحنى حد إمكانات الإنتاج للدولة نحو الخارج ، ويؤكد إن معدل نمو نصيب الفرد من الإنتاج يرتبط ارتباطا وثيقا في مفهوم النمو الاقتصادي ويحدد ذلك المعدل الذي يرتفع عنده مستويات المعيشة في الدولة والذي يؤدي بدوره الى ارتفاع متوسط دخل مواطنيها .[1]

إما التنمية فتعرف بأنها ((عملية تغيير شامل تتضمن تغيرات هيكلية في مدخلات ومخرجات الاقتصاد وهي بذلك تعد أكثر اتساعا من مفهوم النمو فالتنمية بمفهومها العام هي زيادة الإنتاج وتطوير مهارات الإنسان للمساهمة في زيادة هذا الإنتاج.)) [2]

وقد قدم الاقتصادي السوفيتي كوسوف فكرة اتخذ التغيير الهيكلي معيارا للفرق بين النمو والتمنية مبينا انه من الممكن ان يحقق الاقتصاد نموا في الناتج المحلي الإجمالي ولكن هذا النمو لايقابله تغيير محسوس في هيكل الاقتصاد الوطني .[3]

وتعرف التنمية المستدامة بأنها ((التنمية التي تلبي احتياجات الحاضر دون الإخلال بقدرات الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها بمعنى أنها عملية تغيير حيث يجري استغلال الموارد وتوجيه الاستثمارات وتكييف التنمية التقنية والتطوير المؤسسي بتناسق يعزز الإمكانيات الحاضرة والمستقبلية في تلبية احتياجات البشر وتطلعاتهم.))[4]

وتتجلى أهمية موضوع التنمية المستدامة من خلال الاهتمام العالمي المتزايد بالقضايا التي ترتبط بالبيئة والبشر والذي تجسدت وبرزت من خلال انعقاد المؤتمرات والمنتديات العالمية ابتداءا من مؤتمر ستوكهولم حول التنمية البشرية عام 1972ومرورا بقمة الأرض في ريودي جانيرو بالبرازيل حول البيئة والتنمية عام 1992 كما قام رؤساء وحكومات مايزيد عن 147 دولة وحكومة في سبتمبر 2000بالتوقيع

على إعلان الألفية وأكدوا مجددا دعمهم لمبادئ التنمية المستدامة ووصولا الى قمة جوهانسبرغ التي عقدت في جنوب إفريقيا صيف عام 2002 حول التنمية المستدامة فالملتقى العاشر للمؤتمر الإسلامي بكوالا لامبور بماليزيا حول المعرفة والحكمة عام 2003 فلم تعد التنمية المستدامة في الحقيقة ترفا فكريا بل هي مطلب أساسي لتحقيق العدالة والإنصاف في توزيع ثمار ومكاسب التنمية والثروات بين الأجيال المختلفة والمتعاقبة لشعوب المعمورة قاطبة حيث أن تحقيق التنمية المستدامة يتطلب توجيه الاهتمام لا بالنمو الاقتصادي فحسب وإنما كذلك بالمسائل الاجتماعية الأخرى وما لم يتم التصدي بصورة كاملة لتحول المجتمع وإدارة البيئة الى جانب النمو الاقتصادي فان النمو في حد ذاته سيتعرض للمخاطر على الأمد البعيد .[5]

ثانيا: التنمية السياحية وأهميتها

واستدراجا في توضيح المفاهيم الخاصة بالمبحث لابد من أن نوضح ماهية السياحة عرفتها منظمة السياحة العالمية ((مجموعة من الأنشطة التي يمارسها الأشخاص المسافرون أو المقيمون في الأماكن غير المعتادة لهم طلبا للمتعة أو الترويح والتي لا تزيد مدة إقامتهم بها عن عام)) [6]

وعرفها ماكنتوش((هي مجموعة الظواهر والعلاقات الناتجة عن عمليات التفاعل مع السياح ومنشآت الأعمال والدول والمجتمعات التي يزورها السياح)) وهذا التعريف شامل للسياحة لأنه يتضمن وجود أربعة عناصر مهمة للسياحة هي (السياح والمؤسسات السياحية والحكومات والمجتمعات التي يزورها السياح) .[7]

أما التنمية السياحية فقد عرفها د. عبدالرحمن سليم بانها ((عملية التكامل الطبيعي والوظيفي بين عدد من العناصر الطبيعية الموجودة في المنطقة والمرافق العامة التي يتحكم وجودها كأساس لإقامة الاستثمارات السياحية ومقابلة احتياجات السياح.[8]

وعرفتها شبر بأنها ((قيام الدول ذات الإمكانات السياحية بدفع المتغيرات السياحية لديها باتجاه النمو بمعدلات أعلى من معدل النمو الطبيعي لأجل تحقيق أهداف التنمية الوطنية الشاملة . [9]

أما أهمية السياحة فتأتي كونها احد أهم القطاعات نموا في العالم وهدفا لتحقيق برامج التنمية بشكل مستدام وتلعب دورا بارزا في تنمية وتطوير البلدان ومصدر من مصادر الدخل الوطني وصناعة كثيفة العمل وبالتالي قادرة على التخفيف من مشكلة البطالة وتسهم في تحريك القطاعات الاقتصادية الأخرى كأي قطاع اقتصادي آخر وتؤثر في الهيكل الاقتصادي والتكوين الاجتماعي والبيئي فالقطاع السياحي له آثار مباشرة وغير مباشرة على الاقتصاد الوطني حيث تتمثل الآثار المباشرة للسياحة في دعم الناتج المحلي الإجمالي والتجارة الخارجية وميزان المدفوعات و الاستخدام وتكوين فرص العمل فضلا عن أثرها في إعادة توزيع التنمية والدخل بين الاقاليم ، اما عن الاثار الغير مباشرة فتتمثل في تنشيط حركة الإنتاج والاستثمار في القطاعات الأخرى وتنمية خدمات البني التحتية والفوقية والمستوى العمراني والحضاري في وتطوير الأماكن الأثرية والتاريخية والفلكلورية والبيئة الاجتماعية والجانب الإعلامي ، كذلك أثرها في الدخل الحكومي والمستوى العام للأسعار والتبعية الاقتصادية . [10]

ثالثا: التنمية السياحية المستدامة وأهميتها

عرفتها منظمة البيئة والمنتزهات القومية في الاتحاد الأوربي عام 1993 ((بانها نشاط يحافظ على البيئة ويحقق التكامل الاقتصادي والاجتماعي ويرتقي بالبيئة المعمارية ، فضلا عن أنها التنمية التي تعامل وتشبع احتياجات السياح والمجتمعات المضيفة الحالية وضمان استفادة الأجيال المستقبلية.)) [11]

وأهمية التنمية السياحية المستدامة تتمثل بأكثر من جانب والتي يمكن بيانها بالاتي.[12]

1- <u>الاهمية الاقتصادية</u>
   - أ- تحسين الاقتصاد المحلي
   - ب- زيادة الفرص الوظيفية
   - ت- خلق فرص عمل جديدة للاستثمار ومن ثم فرص عمل ودخول جديدة وتنوع الاقتصاد
   - ث- توفير ترابط اقتصادي طويل الأمد بين المجتمعات المضيفة والصناعات
2- الاهمية البيئية :
   - أ- تقليل الآثار البيئية للسياحة على البيئة الطبيعية

ب- المحافظة على الأبنية والشواهد التاريخية والآثار
ت- المحافظة على جمالية ورقي المنطقة السياحية وتحسين مظهر المنطقة
ث- العمل على أن تكون التنمية السياحية صديقة للبيئة من خلال اعتماد كل مشروع سياحي مجموعة من شروط البيئة .

3- الاهمية الاجتماعية والثقافية :
أ- تحسين نوعية الحياة ومستوى خدمات أفضل
ب- تساعد على خلق تغيرات ايجابية في القيم والعادات
ت- تساعد في الترويج للتبادل الثقافي بين الدول
ث- زيادة الطلب على العروض التاريخية والثقافية
ج- تساعد على وجود آماكن أكثر إثارة وتشويق لممارسة الفعاليات السياحية

المطلب الثاني : التنويع الاقتصادي

اولا: مفهوم ومزايا التنويع الاقتصادي

يعرف التنويع الاقتصادي بأنه ((عملية تهدف الى تنويع هيكل الإنتاج وخلق قطاعات جديدة وخلق قطاعات جديدة مولدة للدخل بحيث ينخفض الاعتماد الكلي على إيرادات القطاع الرئيس الاقتصاد إذ ستؤدي هذه العملية الى فتح مجالات جديدة ذات قيمة مضـــافة أعلى وقادرة على توفير فرص عمل أكثر إنتاجية للأيدي العاملة الوطنية وهذا سيؤدي الى رفع معدلات النمو في الأجل الطويل.)) [13]

وللتنويع الاقتصـــادي عدة فوائد أهمها انه يســـاعد في التخلص من ((نقمة الموارد)) من جانب ومن جانب آخر ارتباط الدخل القومي بالسلع ذات طبيعة سعرية متقلبة (كالنفط) وهذا يعيق النمو الاقتصادي ولذلك انتهجت العديد من الدول التنويع الاقتصـــادي اســـلوبا للمحافظة على الموارد وايجاد مصـــادر للدخل ضمن استراتيجية التنمية المستدامة وعلى اية حال يمكن تلخيص اهم المميزات للتنويع الاقتصادي بالاتي :

1- تحقيق التنمية المستدامة
2- تقليص المخاطر التي يتعرض اليها الهيكل الإنتاجي
3- زيادة إنتاجية رأس المال البشري والتطوير المالي
4- رفع معدلات التبادل التجاري
5- توطيد العلاقات التشابكية بين القطاعات الإنتاجية
6- تقليل التذبذب في مستويات الناتج المحلي الإجمالي [14]

ثانياً: محددات ومتطلبات التنويع الاقتصادي

لاشك في ان التنويع يؤدي دورا مهما لنمو وتطور الاقتصادات الريعية . لكنه يبقى مرتبطا ورهينا بمجموعة من المتغيرات والتي لها الأثر في نسبة نجاحه أو فشله و في هذا الإطار يوضح تقرير اللجنة الاقتصادية بالأمم المتحدة حول التنويع خمس فئات من المتغيرات التي تؤثر على عملية التنويع وهي:

- العوامل المادية كالاستثمار ورأس المال البشري
- السياسات الاقتصادية كالسياسات المالية والتجارية والصناعية من خلال تأثيرها على تعزيز القاعدة الصناعية
- متغيرات الاقتصاد الكلي كسعر الصرف والتضخم والتوازنات الخارجية ..الخ
-المتغيرات المؤسسية مثل الحوكمة، والبيئة الاستثمارية والوضع الأمني
- الوصول إلى الأسواق كدرجة الانفتاح على التجارة ورأس المال والقضاء على الحواجز الجمركية وغير الجمركية والحصول على التمويل. .

وبهدف نجاح عملية التنويع الاقتصادي يتطلب إصلاح الإطار العام لإدارة الاقتصاد الكلي (سياسات جانب الطلب) وبخاصة إطار تعزيز الاستقرار في الاقتصاد الكلّي. المتمثل بمجموعة السياسات الاقتصادية الكلية الرئيسة الثلاث المستخدمة لإدارة الطلب الكلّي (السياسة المالية، والسياسة النقدية، وسياسة سعر الصرف) كذلك تنويع القاعدة الإنتاجية (سياسات جانب العرض)

يتطلب إجراء إصلاحات في جانب العرض فلا بدّ من تنويع القاعدة الإنتاجية وتنويع مصادر الدخل بعيدًا من ريع القطاع الهيدروكربوني، وان تنويع هياكل الإنتاج تحد بعيد المدى يتطلب:

تنمية تراكم رأس المال البشري، إصلاح القطاع العامّ،و القطاع الخاص لحدّ من تركّز الأسواق والثروة فيه، بناء قاعدة صناعية تدعم عملية التنويع [15]

المبحث الثاني

مؤشرات عن واقع قطاعات الاقتصاد العراقي

يهدف هذا المبحث الى دراسة هيكلية الاقتصاد العراقي خلال الفترة ما بعد التغيير و تشخيص الواقع والتحديات وتحليل أداء قطاعات الاقتصاد العراقي في الناتج المحلي الإجمالي ومعرفة مدى اتجاهه نحو التنويع الاقتصادي .

المطلب الأول: تشخيص الواقع والتحديات للاقتصاد العراقي

يعتمد الاقتصاد العراقي اعتمادا شديدا على عوائد تصدير النفط الخام وبالتالي فأن سياسات التنمية القطاعية ترتبط في بالتطورات التي تحدث لهذا القطاع الأمر الذي أدى الى ضعف اقتصادي كبير بسبب هيمنه القطاع النفطي التي ازدادت عقدا تلو الآخر منذ اكتشافه في العراق وبالتالي انخفاض مساهمة القطاعات الأخرى في الناتج المحلي الإجمالي حيث أصبح العراق بلدا مستوردا لجميع الاحتياجات الضرورية والكمالية ولم تقتصر على الاستيرادات الرأسمالية التي تسهم في تحسين القدرة الإنتاجية لكافة القطاعات والتي تسهم بشكل مباشر وغير مباشر في النمو الاقتصادي بعد إن كان بلدا مصدرا حيث أصبح الاعتماد شبه مطلق على قطاع النفط في تمويل الإنفاق الحكومي وموازنة الدولة مما وضع العراق في صف الاقتصادات الريعية وبالتالي اصبح يعاني من الكثير من الاختلالات الهيكلية نتيجة للظروف التي مرت على العراق لاسيما بعد عام 2003حيث تفاقمت المشكلات وازدادت عمقا من حيث الأثر والنتيجة والناجمة عن تعرض العراق للازمات المتلاحقة والتي تمثلت في توجيه الموارد الاقتصادية نحو معركة تحرير العراق من الهجمات الإرهابية وملفات إعادة الاعمار للمناطق التي شهدت معارك فضلا عن مد يد العون من ابناء الوطن النازحين كذلك عجز في تمويل المشاريع قيد التنفيذ وارتفاع معدلات الإنفاق الاستهلاكي مع استمرار التفاوت في توزيع الدخول وتدني إنتاجية الإنفاق الاستثماري العام وضالة الإنفاق الاستثماري الخاص وعدم اهتمام الإدارة الاقتصادية بتنوع البنية الإنتاجية للاقتصاد العراقي وعدم وضع المالية العامة ومضامينها النقدية في إطار كلي واسع وعبر آفاق زمنية بعيدة كل هذه الأسباب كان لها الاثر الكبير في إعاقة مسار التنمية وتنويع الاقتصاد ناهيك عن التحديات الأساسية المعيقة للعملية التنموية للاقتصاد العراقي والتي تتمثل في الآتي:

- تحديات اقتصادية تتمثل في الاختلال في بنية الإنتاج والموازنة العامة والميزان التجاري وارتفاع الدين العام وتخلف النظام المصرفي واتساع نطاق القطاع الحكومي غير المنظم ومحدودية دور القطاع الخاص وتردي مناخ الاستثمار
- تحديات مؤسساتية :تتمثل في الفساد المالي والإداري وتضخم الجهاز الإداري وتدني إنتاجية القوى العاملة وضعف كفاءة إدارة المؤسسات كذلك هنالك إخفاق في إخضاع الإدارة الحكومية لمنطق الحساب الاقتصادي السليم ولمبادئ التصرف الكفء بالموارد العامة في إطار كلي حيث تعمق هذا الإخفاق في ظل استمرار حالة الانفصام بين برامج الاستثمار الحكومي وتخصيصات الموازنة العامة للدولة.
- تحديات اجتماعية وتحديات بيئية تتمثل في التلوث البيئي والتوسع العشوائي والتصحر والتغيرات المناخية والاعتماد على الطاقة غير المتجددة
- تحديات خارجية تتمثل في المخاطر الخارجية المتمثلة بتذبذب أسعار النفط الخام ضمن المعدلات الحالية و التحديات الداخلية المتمثلة في البيئة الإقليمية الغير مستقرة [16]

المطلب الثاني: تحليل أداء قطاعات الاقتصاد العراقي في الناتج المحلي الإجمالي

اولاً: نسب مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي

لاشك في أن الناتج المحلي الإجمالي يعد من المؤشرات الهامة لقياس الأداء الكلي لاقتصاديات الدول ومقياسا لقوة وحجم الاقتصاد ويبين لنا اهم القطاعات الاقتصادية التي تسهم في تكوين القيمة المضافة لكل قطاع في الناتج المحلي الإجمالي وبحسب ما موضح في جدول (1)

جدول (1)

نسب مساهمة كافة الأنشطة الاقتصادية السلعية والتوزيعية والخدمية مع النفط في الناتج المحلي الإجمالي GDP ونسب المساهمة عدا قطاع النفط في الناتج المحلي

وحدة القياس (مليون دينار)

السنوات	الناتج المحلي الإجمالي GDP للأنشطة الاقتصادية مع النفط	الناتج المحلي الإجمالي عدا قطاع النفط NON-OIL GDP	نسبة مساهمة القطاعات الغير نفطية في الناتج المحلي الإجمالي	مساهمة قطاع النفط في الناتج المحلي الإجمالي OIL GDP	نسبة مساهمة القطاع النفطي في الناتج المحلي الإجمالي
2005	73533598.6	31153813.9	%42.3	42379784.7	57.7%
2006	95587954.8	42736143.9	%44.7	52851810.9	%55.3
2007	111455813.4	52437718.9	%47	59018094.5	%53
2008	157026061.6	69859660.4	%44.4	87166401.2	%55.6
2009	130643200.4	74645152.3	%53	55998048.1	%47
2010	162064565.5	89159565.4	%54	72905000.1	%55
2011	217327107.4	102070683.7	%46	115256423.7	%54
2012	254225490.7	127789933.2	%29.3	126435557.5	%70.7
2013	273587529.2	148013639.7	%43.2	125573889.5	%73.8
2014	266332655.1	149480319.2	%40.1	116852335.9	%59.9
2015	194680971.8	129486931.1	%48.3	65194040.7	%51.7
2016	196924141.7	129523925.5	%39.6	67400216.2	%60.4
2017	225722375.5	137057562.5	%38.5	88664813	%61.5

المصـــدر: الجدول الأعمدة 1و2 بالاعتماد على بيانات وزارة التخطيط – دائرة الحســابات القومية -2017 الأعمدة 3و4و5 من إعداد الباحثتين

ومن البيانات في الجدول (1) وعند النظرة الأولى يتضـح لنا جليا ان الاقتصـاد العراقي اقتصـاد أحادي الجانب حيث ان قيمة الإنتاج من النفط الخام يشكل نسبة كبيرة من الناتج المحلي الإجمالي تصل الى أكثر من النصف نسبة الى مساهمة القطاعات والأنشطة الأخرى والمتمثلة بـ مجموع الأنشطة الإنتاجية أو السلعية عدا النفط (الزراعة الصناعة الكهرباء والماء والبناء والتشييد) ومجموع الأنشطة التوزيعية (النقل والمواصلات والخزن وتجارة الجملة والمفرد والفنادق وما شابه) و مجموع الأنشطة الخدمية والاجتماعية (المال والتامين وخدمات العقارات وخدمات التنمية الاجتماعية والشخصية) والواضح تواضع مساهمتها في الناتج ومن هنا تتجلى اهمية قطاع النفط كونه القطاع القائد في المرحلة الحالية حيث تتراوح مساهمته في الناتج من (47الى 73) بالمائة خلال المدة 2005-2017 في الوقت الذي لا تتعدى أعلى نسبة مساهمة الأنشطة الأخرى الى (54%) بالمائة عام 2010 في أحسن الأحوال وبمتوسط نسبة مساهمة القطاع النفطي في الناتج المحلي الإجمالي (58.12%) وبمتوسط نسبة مساهمة القطاعات الأخرى الغير نفطية في الناتج المحلي الإجمالي (43.87%) مما يوضـح ان العراق هو دولة ريعية موزعة للريع وليست دولة منتجة مما اثر سلبا ونتج عنها انعكاسات على جميع الأصعدة السياسية والاقتصادية والاجتماعية كون ان عائدات النفط تتحدد بقوى خارجية ترتبط بالسوق العالمية والطلب على النفط وبالتالي فان الاعتماد على الصادرات النفطية في تحقيق فوائض مالية ضرورية لتمويل خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية وإيراداتها التي تشكل 95% من إيرادات الدولة حيث أصبحت تنمية البلد مرهونة باستقرار أسعار النفط الدولية وتقلباتها التي تخضع في النهاية للإرادات الدولية

ثانيا: مؤشر قياس التنويع الاقتصادي

هنالك مؤشرات ومقاييس عديدة لقياس التنويع الاقتصادي ومن أهمها مؤشر هيرفندال هيرشمان وهو مؤشر المتغيرات الاقتصادية (الناتج المحلي الإجمالي – الإيرادات العامة – الصادرات والاستيرادات) حيث تسهم لقياس التنويع الاقتصادي ليمكننا الحكم على درجة التنويع وسنعتمد متغير الناتج المحلي الإجمالي كونه من ابرز المتغيرات التي توضح تنوع الاقتصاد من عدمه وفقا للمعادلة الآتية :

$$H.H = \frac{\sqrt{\sum_{i=1}^{n}(\frac{x_i}{x})^2} - \sqrt{\frac{1}{n}}}{1 - \sqrt{\frac{1}{n}}}$$

حيث أن n عدد الأنشطة الاقتصادية المكونة للناتج المحلي الإجمالي
xi ناتج النشاط
xl الناتج المحلي الإجمالي لجميع الأنشطة

وتكون قيمة المؤشر محصورة بين (0 – 1)، فكلما اقتربت قيمة المؤشر من الصفر دل ذلك على تنوع الاقتصاد، وكلما اقتربت قيمة المؤشر من الواحد كلما دل ذلك على انخفاض تنوع الاقتصاد ووجود قطاع مهيمن على معظم الناتج المحلي الإجمالي. [17]

جدول (2)

تقدير مؤشر (Herfindahl – Hirschman) للعراق للمدة (2005 – 2017)

السنوات	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
H. H	*0.399*	0.372	0.346	0.378	0.240	0.258	0.381	0.307	0.266	0.246	0.159	0.163	*0.207*

المصدر: من عمل الباحثتين استناداً الى بيانات ملحق (1)بيانات وزارة التخطيط دائرة الحسابات القومية ، بغداد ، 2017.

ويمكن تمثيل النتائج بيانيا من خلال الشكل الآتي :

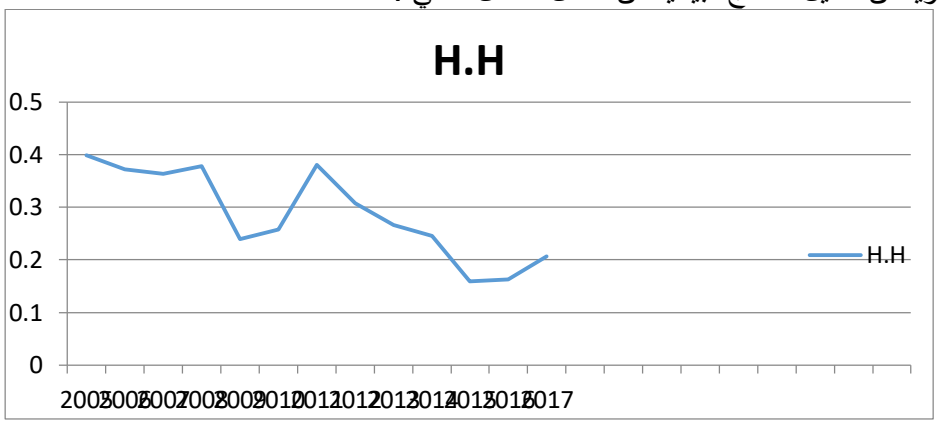

وسنعتمد التقديرات الآتية لتحليل نتائج المؤشر ·

درجات التقديرات	0	0.01-0.09	0.1-0.19	0.2-0.49	0.5-0.99	1
تقديرات مدى التنوع	تنوع تام	تنوع جيد	تنوع مقبول	تنوع ضعيف	تنوع ضعيف جدا	تنوع معدوم

المصدر :

1- أ.د. بلقاسم سعودي ود. عبد الصمد سعودي ، استراتيجية التنويع كبديل لتحقيق النهوض الاقتصادي في الدول النفطية في ظل انهيار أسعار المحروقات – دراسة تطبيقية على الاقتصاد الجزائري وقائع المؤتمر الدولي الثاني والعلمي الثالث عشر لكلية الإدارة والاقتصاد – الجامعة المستنصرية بالتعاون مع العتبة الكاظمية المقدسة تحت شعار تنويع الموارد و التحديات الراهنة للمدة 7-8 كانون الأول 2016

2- م.د احمد جاسم محمد الخفاجي ، التنويع كمنهج لتحقيق تنمية مستدامة في الاقتصاد العراقي، مجلة الإدارة والاقتصاد العدد 114 لسنة 2018 ص 40

3- للمزيد من التفاصيل أنظر إلى:

Stephen Calkins, The new merger guidelines and the Herfindahl-Hirschman Index, Calif. L. Rev. (71) , 1983: 402 – 429.

ومن بيانات جدول (2) وشكل (1) التقديرات المثبتة أعلاه نستنتج:

1- يتضح من النتائج لسنوات الدراسة (2005-2008) أن الاقتصاد العراقي اقتصاد ريعي منخفض التنوع كون أن القطاع النفطي هو المهيمن على باقي القطاعات الاقتصادية الأخرى في ظل أسعار نفط ترتفع يوميا درجة التنوع ضعيف حيث بلغ أعلاها عام 005 2 *0.399*

2- أفضل سنوات الدراسة (2015-2016) درجة التنوع في الاقتصاد العراقي يعتبر مقبولا عند تراجع نسبي في مساهمة القطاع النفطي في الناتج المحلي الإجمالي وبلغ 0.1590.163 على التوالي ثم عاد وانخفض المؤشر عام 2017 وبلغ *0.207* ضمن تقدير تنوع ضعيف.

3- نصل الى حقيقة مفادها إن مادام القطاع النفطي لازال هو المهيمن كمصدر للدخل الرئيسي للاقتصاد العراقي تصبح ممكنات التنويع وتنمية المصادر البديلة للدخل اقل تخفيضا ليبقى الاقتصاد العراقي أحادي الجانب مالم يتم إعادة هيكلة الاقتصاد وإعطاء الاهتمام والأولوية للقطاعات الأخرى لتنوع القاعدة الإنتاجية كخيار استراتيجي لتحقيق نمو اقتصادي ودخل مستدام .

المبحث الثالث

تطور الأداء الاقتصادي للقطاع السياحي في العراق وعلاقته بالتنويع الاقتصادي

يهدف هذا المبحث الى تحليل العلاقة بين التنمية السياحية المستدامة والتنويع الاقتصادي بعد استعراض مؤشرات تطور الأداء الاقتصادي للقطاع السياحي

المطلب الأول : تحليل نسبة إسهام نشاط الفنادق والمطاعم في الناتج المحلي الإجمالي

كما أوضحنا في المبحث الأول أن للسياحة اثأر اقتصادية مباشرة وغير مباشرة ولها الأثر المباشر المهم في زيادة الدخل الوطني والناتج المحلي الإجمالي كمؤشر يدعم معدلات النمو الاقتصادي في أي بلد ، سنوضح من الجدول (3) مدى مساهمة القطاع السياحي في العراق في الناتج المحلي الإجمالي ولكن لعدم توفر البيانات على كافة أنشطة القطاع السياحي والمقتصرة على بيانات لنشاط الفنادق والمطاعم والذي اعتمدناه في تحليلنا في الجدول (3) وهو يمثل الجزء الأكبر من الأنشطة السياحية المتاحة في العراق وتليه أنشطة شركات السفر والسياحة ثم أنشطة اللهو والتسلية والترفيه (كالحدائق والمنتزهات والمسارح والنوادي والسينما ومدن الألعاب وغيرها).

جدول (3)

الأهمية النسبية لنشاط الفنادق والمطاعم في الناتج المحلي الإجمالي للمدة 2006- 2016 وبالأسعار الجارية

وحدة القياس (مليون دينار)

السنة	الناتج المحلي الإجمالي GDP للأنشطة الاقتصادية مع النفط	مساهمة نشاط الفنادق والمطاعم في الناتج المحلي الإجمالي (2)	نسبة مساهمة نشاط الفنادق والمطاعم في الناتج المحلي الإجمالي (3)
2006	95587954.8	1275367.9	1.3
2007	111455813.4	11263.8	0.6
2008	157026061.6	83366.8	0.05
2009	130643200.4	137319.7	0.1
2010	162064565.5	163514.2	0.10
2011	217327107.4	183578.2	0.09
2012	254225490.7	2250364.7	0.8
2013	273587529.2	2250364.7	0.8
2014	266332655.1	2288550.4	0.9
2015	194680971.8	2442597.8	1.21
2016	196924141.7	2531948.0	1.23

المصدر: وزارة التخطيط, دائرة الحسابات القومية, قسم الجهاز المركزي للإحصاء, المجموعة الإحصائية للمدة من 2006 – 2016

من بيانات جدول (3) ولسنوات الدراسة (2006-2016) نسبة المساهمة في نشاط الفنادق والمطاعم في الناتج المحلي الإجمالي ضئيلة جدا لاتتناسب مع إمكانات العراق الكبيرة والمتنوعة حيث كانت

اعلي نسبة مساهمة في عام 2006 بلغت (03%) وأدنى نسبة مساهمة في عام 2008 كانت 0.05%) وبلغ متوسط نسب المساهمة لسنوات الدراسة بمعدل (0.072%) وهي أيضا ضعيفة ومن المهم أن نوضح الأتي :

1- إن البيانات لاشتمل جميع نشاطات القطاع السياحي ومساهماته .
2- للنشاط السياحي ارتباطات مع أنشطة متعددة وقطاعات اقتصادية أخرى بفعل آلية التشابك القطاعي مثل قطاع الصناعة والبناء والتشييد وجميع قطاعات البني الأساسية لاتظهرها البيانات .
3- تفوق النشاط الفندقي كأحد اهم فرص الاستثمار السياحي في العراق ويعد الأكثر رواجا وخاصة في محافظات السياحة الدينية (كربلاء – النجف – بغداد) وارتفاع إيراداتها وتوفير فرص العمل كل حسب التصنيف الفندقي لها .
4- فرص الاستثمار السياحي في المحافظات العراقية الأخرى ضئيلة لاتتناسب مع مقومات الجذب المتوافرة فيها وبالتالي تفوت الفرصة لهذه المحافظات من المنافع الاقتصادية والاجتماعية التي تحققها التنمية السياحية إن وصلت لها .
5- يتأثر القطاع السياحي بالموسمية وبالتالي يؤثر على إجمالي نسب التشغيل الفندقي وإيراداتها باستثناء مدن السياحة الدينية وذلك بسبب ضعف الاهتمام بتنمية الأنماط السياحية الأخرى وتنوعها مثل الاثارية والطبيعية والعلاجية وحتى الترفيهية بالرغم من توفر مقوماتها في جميع مدن العراق وان استغلت بالشكل الأمثل كانت مساهمة السياحة اكبر في التنويع الاقتصادي في الناتج المحلي الإجمالي ودعم النمو الاقتصادي.
6- يعود السبب الأساسي في بروز النشاط الفندقي كونه يعد الأكثر رواجا وجذبا للاستثمارات السياحية لاسيما في محافظات السياحة الدينية وبالتالي ارتفاع مساهماتها، أما في المناطق الأخرى من العراق ينخفض بسبب انخفاض معدل الإشغال الفندقي خارج المواسم بسبب موسمية السوق السياحي مما يؤثر على إجمالي نسبة الإشغال الفندقي ويؤدي الى انخفاض عوائدها وخسارة البعض الآخر فضلا عن طول فترة الاسترداد في الاستثمار الفندقي بسبب حجم التكلفة الاستثمارية المرتفعة مما يدفع المستثمرون الى التوجه الى الدول التي يسود فيها مناخ استثماري ايجابي لتمويل مشاريع فندقية برؤوس أموال وطنية بشكل جزئي أو كلي مما يحرم اقتصاد العراق من الاستثمارات ناهيك عن عزوف المستثمرين عن الاستثمار في الأنشطة السياحية الأخرى بسبب ارتفاع درجة المخاطر أكثر من عدم توفر رأس المال فضلا عن الشروط التي تفرضها المصارف على القروض مما يجعل الاستثمارات الفندقية الأكثر رواجا من بين الأنشطة الأخرى .

المطلب الثاني: تحليل نسبة إسهام القطاع السياحي في ميزان المدفوعات العراقي للفترة 2010-2016

يعد ميزان المدفوعات من المؤشرات الاقتصادية المهمة التي تعكس اهمية القطاع السياحي في ميزان المدفوعات لما له من آثار ايجابية وأحيانا سلبية حسب نتيجة الميزان السياحي لتلك السنة وما يشكله من وسيلة مهمة لجلب النقد الأجنبي للبلاد والاستفادة منها في المشاريع التنموية التي يحتاجها البلد .والجدول (4) يظهر لنا صافي الميزان السياحي في تذبذب واضح في مساهمته في صافي ميزان المدفوعات العراقي حيث يظهر المساهمة الايجابية وان كانت ضئيلة لعام 2010(0.65) من صافي ميزان المدفوعات ويستمر بالانخفاض النسبي لغاية 2016 بلغ (-3.4) وهذا بسبب تفوق الإنفاق السياحي على العوائد السياحية لما يساهم في خروج النقد الأجنبي الذي يحتاجه العراق الى خارج دائرة الاقتصاد الوطني وهذا يحتاج الى وقفة طويلة وجهود حثيثة من قبل الجهات المعنية إضافة الى الوعي السياحي حكومة وإفراد ومؤسسات من اجل التخطيط والترويج لنشاطات السياحة الدينية والطبيعية التي يزخر بها العراق ليزداد التدفق السياحي الخارجي الى العراق بمثابة صادرات تزيد من عوائد البلاد من النقد الأجنبي وتدعم ميزان المدفوعات. وبالعودة الى بيانات الجدول (4) نجد وان كانت مساهمة السياحة متواضعة وأحيانا سالبة إلا ان الاهتمام بالسياحة وإعطاؤها

الأولوية كنشـــاط قائد مســتقبلي وتوفير متطلباته يمكنها من تحقيق الهدف كقطاع رائد يســـهم في التنويع كبديل يتجدد لا ينضب مقابل نفط ينضب .

(جدول 4)

مساهمة السياحة في ميزان المدفوعات العراقي للمدة 2010-2016 بالأسعار الجارية

وحدة القياس (مليون دولار)

السنوات	ميزان المدفوعات			الميزان السياحي			
	الصادرات (1)	الاستيرادات (2)	الصافي (3)	العوائد السياحية (4)	الإنفاق السياحي (5)	الصافي (6)	صافي نسبة مساهمة السياحة في ميزان المدفوعات (7) (6/3)
2010	51764	37328	14436	1685	1564	94	0,65
2011	79681	40633	39048	1543	1814	271-	0.69-
2012	94209	50155	44054	1635	2191	556-	1.26-
2013	89768	50477	39321	2173	3.195	986-	2.5-
2014	83981	45200	38781	2488	4030	1542-	3.9-
2015	43442	33188	10254	4046	5271	1225-	11.9-
2016	8472	5682	2790	4870	5065	195-	3.4-

المصدر :- الأعمدة 1و2و4و5 بالاعتماد على بيانات البنك المركزي العراقي دائرة الإحصاء - قسم ميزان المدفوعات
- 3 و6 و7من إعداد الباحث

المطلب الثالث : مؤشرات تطور الحركة السياحية في العراق

إن تطور القطاع السياحي بأنشطته المتعددة تعكس مؤشر ايجابي على تنمية وتطور البلد والانفتاح على العالم من خلال عدة مؤشرات سنعتمد البعض منها لكي نوضح أهمية توفير الخدمات السياحية والفندقية (الفنادق والمجمعات السياحية والعاملين فيها وشركات السفر السياحية والتي تعتبر منفذ تسويقي وترويجي للسائح المحلي والأجنبي وإعداد السياح الوافدين الى العراق وهم محور السياحة وحضورها والجدول (5) يوضح ذلك وكالاتي :

جدول (5)

أعداد الفنادق ومجمعات الإيواء السياحي وأعداد العاملين في القطاع السياحي والفندقي في العراق عدا إقليم كردستان للمدة من 2007-2017

السنة	عدد الفنادق ومجمعات الإيواء السياحي	عدد العاملين في الفنادق ومجمعات الإيواء السياحي	مجموع الأجور والمزايا مليون دينار	أعداد شركات السفر والسياحة	أعداد السياح الوافدين الى العراق
2004	838	5659	4506	285	-----
2005	715	4789	9885	350	-----
2006	505	3394	5638	479	507827
2007	492	4574	12163	479	915938
*2008	-----	-----	-----	475	863657
2009	662	6065	22225	466	1127008
2010	751	6071	25438	469	1562194
2011	929	7109	25577	460	1500277
2012	1084	7491	32454	531	1215394
2013	1267	8830	50297	556	834711
*2014	----	----	-----	606	1185242
*2015	1296	8182	37822	665	2535778
2016	1484	9132	44475	742	3572997
2017	1618	10167	43024	----	----

المصدر:

1- وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصـاء ، مديرية إحصـاء التجارة ،مسـح الفنادق ومجمعات الإيواء السـياحي لسنة 2018 .

2- بيانات هيئة السياحة, قسم التخطيط والمتابعة, بغداد 2016.

ومن خلال المثبتة في الجدول (5) يتضح الأتي:

1- تطور أعداد الفنادق والمجمعات السياحية في العراق ماعدا إقليم كردستان العراق حيث شهدت ارتفاعاً تدريجياً ايجابياً بعد عام 2007 لتصل أعداد الفنادق تراوحت مابين(492)إلى (1618) مرفقاً سياحياً وبمعدلات تغير سنوية موجبة خلال المدة 2007 -2017 وتعد مؤشرات جيدة تدل على ارتفاع العرض الفندقي لمواجهة الطلب السياحي .

2- فيما يخص مؤشر عدد العاملين في الفنادق ومجمعات الإيواء السياحي أيضا هنالك تطور ايجابي فقد بدأ هذا المؤشر بالارتفاع تدريجياً ابتداءً من عام 2009 وبمعدلات تغير سنوية موجبة لتصل إلى(10167) عاملاً عام 2017 ،ولكنها أيضا نسب متواضعة لاتتناسب مع إيرادات الفنادق الوافدة وكذلك معدل عامل / فندق يظهر بأن كل فندق يولد فرص عمل ضعيفة جدا (2.91و2.99و2,65) عامل / فندق للأعوام (2015و2016و2017) خاصة وان الاستثمار الفندقي هو المتفوق على باقي أنواع الاستثمارات السياحية في العراق حيث شكلت نسبة فنادق القطاع الخاص في العراق (99%) لكن الفنادق ذات التصنيف العالي (خمس نجوم مثلا) تشكل نسبة قليلة جدا لا تتجاوز (0.7%) والذي يعتمد على خدمات فندقية متعددة إضافة الى خدمة المبيت وبالتالي تولد فرص عمل أكثر من الفنادق الأقل تصنيفا (فنادق نجمتين والثلاث نجوم التي تشكل النسبة الأعلى من اجمالي الفنادق كما بلغت نسبة فنادق الدرجة الاولى (6.6%) واعلى نسبة كانت لفنادق الدرجة الخامسة (31.9%) كما شهد مجموع الأجور والمزايا التي يتم دفعها للعاملين لكافة المحافظات تطوراً ايجابياً وصل عام 2017 (43024) مليون دينار مسّجلاً ارتفاعاً عن عام 2003 الذي بلغ (2817) مليون دينار,

3- أما شركات السفر والسياحة فسجلت ارتفاعاً مستمراً وايجابيا لأنها تسهم في تطور حركة السياحة في العراق من خلال تسويق البرامج السياحية الى داخل العراق وخارجه وتوفر فرص عمل أيضا لمواجهة الطلب السياحي المحلي والخارجي (العربي والأجنبي) حيث اشرت الى زيادة واضحة في أعداد الشركات بعد عام 2003 وزيادة التدفق السياحي والذي يظهر بأعداد الوافدين الى العراق والانفتاح على العالم وتسهيل إجراءات الدخول وتطور الخدمات الفندقية المتنوعة والمناسبة خاصة على مستوى (السياحة الدينية) والتي تشكل أكثر من 98% في عدد من السنوات .

4- إذن هنالك تحسن واضح في السنوات الأخيرة وخاصة 2015-2016-2017 في جميع المؤشرات المذكورة الخدمات الإيوائية وفرص العمل وزيادة اعداد العاملين فيها واعداد شركات السفر والسياحة وزيادة أعداد التدفق من السياح الى العراق وبالرغم من ضعف بعض المؤشرات لكن تعتبر ميزة نسبية للقطاع السياحي تحفز القائمين على إدارته والحرص على تسويق العراق سياحيا والترويج له عالميا لفرص الاستثمار السياحي والتوجه نحو مشاريع سياحية متوسطة وصغيرة متنوعة تحتاجها اغلب مدن العراق تسهم في تلبية الطلب السياحي المتنوع والذي يزيد من الدخل السياحي للمدن ذات الإمكانية السياحية وتعزيز اقتصادها المحلي ثم اقتصادها الوطني .

5- ان قطاع السياحة في العراق يتمتع بالتنويع في إمكانياته المتاحة فمن النادر ان تجد مدينة عراقية لايوجد فيها موقع سياحي يمثل مصدر جذب كبير للسياح والتي يمكن إذا ما تم استثمارها بصورة كفوءة ان تحقق طفرة كبرى في العمل السياحي في العراق وبما يؤدي الى خلق فرص عمل إضافية ومصادر دخل جديدة لشرائح كثيرة ومصدر مهم في تنوع النشاطات الاقتصادية

المطلب الرابع : تحليل العلاقة بين التنمية السياحية المستدامة والتنويع الاقتصادي

مما تقدم تم تشخيص اهم المؤشرات التي تعكس الواقع الاقتصادي في إطار أحادية الاقتصاد عموما والواقع السياحي خصوصا وعليه توصلنا الى جملة محاور تعكس أهمية العلاقة بين التنمية السياحية المستدامة والتنويع الاقتصادي في العراق لإيجاد الحلول المناسبة لإشكالية العلاقة .

المحور الأول: العلاقة بين إدارة الفائض المالي من قطاع النفط والتنويع الاقتصادي

طالما إن القطاع النفطي لازال هو القطاع المحرك للاقتصاد العراقي إذن النجاح هو جعل القطاع النفطي محركا للقطاعات الأخرى عبر سياسات اقتصادية تجعله أكثر فاعلية وتأثيرا من خلال توزيع الفوائض المالية المتأتية منة عملية تنمية القطاعات الأخرى والذي يسهم بالارتقاء بأدائها وهو جوهر عملية

التنوع (القطاع الصناعي والزراعي والخدمات بضمنها القطاع السياحي وتهيئتها لتكون لها دورا في النمو الاقتصادي.

ولكي يصبح التنويع الاقتصادي ممكنا يحتاج الى خطة زمنية لاستكمال قواعد التوسع الأساسية (قاعدة الموارد) واهم هذه الموارد هي الموارد البشرية وتأهيلها في المستقبل وما يتضمنه الاستثمار البشري (نظم التعليم والتدريب) الى جانب الاستثمار في القطاع الثقافي وتطور المستوى التكنولوجي .وعليه يجب العمل في اتجاهين متكاملين

الاتجاه الأول : إنشاء صندوق العراق لإدارة الفوائض المالية مما له الأثر في تحسين الأوضاع المالية في العراق والحد من التقلبات في مؤشرات الاقتصاد الكلي .

أما الاتجاه الثاني : تحديد القطاعات البديلة المؤهل للتنويع الاقتصادي والترويج لفرص الاستثمار فيها محليا وأجنبيا مثل القطاع الصناعي والزراعي والسياحي .... الخ

المحور الثاني : اعتماد السياحة كخيار للتنويع الاقتصادي

أثبتت الدراسات الى أن القطاع السياحي له آثار ايجابية يمكن أن يساهم في حل العديد من المشكلات الاقتصادية والاجتماعية فيما لو تم إعادة ترتيب الأولويات لصالح السياحة للأسباب التالية :

1- كونها مورد متجدد لاينضب بعكس النفط
2- أنها صناعة كثيفة العمل وهذا مايدفع للتخفيف من مشكلة البطالة وزيادة فرص العمل بينما صناعة النفط صناعة كثيفو رأس المال وتحتاج الى مهارات في إدارة رأس المال لإقامتها .
3- ولان السياحة تساهم في تفعيل باقي الأنشطة الاقتصادية الأخرى لما تتميز به من علاقات تشابكية معقدة وتخلق ارتباطات أمامية وخلفية مع هذه الأنشطة تؤدي الى زيادة الطلب الاستهلاكي والاستثماري .
4- السياحة تتميز بأثر المضاعف الناجم عن الرواج والانتعاش في عشرات الصناعات والخدمات التي تقدر بأكثر من 50 صناعة ومهنة .
5- السياحة من الصناعات الصديقة للبيئة كون البيئة عنصر مهم من عناصر الجذب السياحي إن أحسن استثمار مواردها بعكس صناعة النفط تساهم في تلوث البيئة .
6- السياحة تدعم ميزان المدفوعات للبلد من خلال تفوق صادراتها السياحية على استيراداتها كون العراق يمتلك موارد سياحية فريدة من نوعها في العالم ويصبح بمثابة محتكرا لها مما يزيد التدفق السياحي للعراق ويوفر النقد الأجنبي اللازم لتمويل المشاريع التنموية والبني التحتية لكثير من الصناعات التي تشجع المستثمر الأجنبي للولوج في استثمارات سياحية وغير سياحية .

إذن مما تقدم من نقاط ومؤشرات تعكس متانة العلاقة في تحقيق التنمية السياحية المستدامة والتنويع الاقتصادي وتحقق صحة الفرضية من خلال الاهتمام بالسياحة من جانبين :

الأول : التمويل المناسب من خلال اعتماد آلية الفوائض المالية كنفط واستثماره في تنمية القطاع السياحي .

الثاني : التخطيط السليم لاستثمار الموارد السياحية من خلال الشراكة مابين القطاع العام والقطاع الخاص .

وذلك لأن الهدف نحو تحقيق تنمية سياحية مستدامة يقترن بإيجاد وسائل تهدف الى التقليل من المشاكل التي يعاني منها الاقتصاد العراقي وتحقيق نمو مستدام وان احد هذه الوسائل هوالاتجاه نحو آلية استخدام فوائض عائدات القطاع النفطي في تنويع الاقتصاد العراقي عن طريق قطاع السياحة كقطاع مولد للدخل يسهم في توفير إيرادات للموازنة العامة للدولة حيث تشير بيانات البنك المركزي العراقي الى أن نسبة مساهمة الإيرادات النفطية في الإيرادات العامة للدولة مابين الفترة 2004-2017تتروح مابين (84.14-98.92) بمتوسط بلغ 95%

الخاتمة

بعد دراسة وتحليل كافة المؤشرات العامة والتي تتعلق بأداء القطاعات الاقتصادية ومدى مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي وكذلك مؤشر هيرفندال هيرشمان الذي توصلنا من خلاله ان التنوع الاقتصادي ضعيف جدا وأحادية الاقتصاد العراقي عالية باتجاه هيمنة القطاع النفطي ومساهمة باقي القطاعات ضعيفة بالرغم من إمكانيات وقدرات العراق المتنوعة والمتوزعة على مدن ومحافظات العراق من شمال الى الجنوب .

تم اثبات صحة فرضية البحث انه بالامكان تبني آلية استخدام وإدارة فوائض عائدات النفط وتوجيهها نحو تحقيق تنمية سياحية مستدامة والذي يعد مسارا للتنويع الاقتصادي الذي يعزز التحول الهيكلي لما لها من قدرة فائقة على تنمية باقي القطاعات الاقتصادية الأخرى وتهيئتها ليكون لها دورا فاعلا في النمو الاقتصادي وزيادة قدرة العراق التنافسية وعلى مواجهة الصدمات الخارجية .

وعليه نقدم التوصيات التالية :

1- على الدولة ان تتبنى إستراتيجية تنمية القطاع السياحي والاعتماد عليه لكي يكون قطاعا قائدا ورائدا في الاقتصاد العراقي لان العراق يفتقد الى إستراتيجية واضحة ترسم الطريق الصحيح لكل الأطراف المعنية (من جانب الطلب والعرض)ولكافة المستويات العليا والتنفيذية والفنية في الجهة المسؤولة والمنظمة له والجهات ذات العلاقة .
2- الاهتمام بالانفتاح السياحي على العالم والعمل على وضع العراق على خريطة العالم السياحية والتسويق للعراق كموقع سياحي عربي وعالمي من خلال خطط تسويق تحدد أهم الأسواق الرئيسة والثانوية لتدفق السياح اليها .
3- دعم الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص وتعزيز دور القطاع الخاص للقيام بدوره الحقيقي في عملية التنمية السياحية وتحميله المسؤولية مع الدولة واخذ المهام الجادة في الاستثمار السياحي .
4- الإسراع في وضع القوانين التي تخلق بيئة استثمارية أمنة ومناسبة لحماية وضمان حقوق المستثمر (العربي والأجنبي) وممتلكاته وتحقق قلقه .
5- التأكيد على دور الإحصاء السياحي وتوفير المعلومة الدقيقة والبيانات المفصلية التي يهتم بها المستثمر والسائح على السواء من خلال مركز المعلومات السياحية تشرف عليه هيئة السياحة ووزارة التخطيط معا .
6- كذلك يجب الاهتمام بقاعدة مهمة (جعل القطاع النفطي محركا للقطاعات الأخرى) وقد دأب الاقتصاديون على الإشارة الى أن زيادة الإيرادات النفطية سيؤثر سلبا في التنويع عبر ازدياد مساهمة القطاع النفطي في الناتج المحلي الإجمالي لان التنويع الاقتصادي يؤدي الى استقرار الناتج في معدلات النمو إلا أن تجربة دولة الإمارات العربية المتحدة عبر سياساتها الاقتصادية استطاعت تخطي هذه المشكلة وجعلت النفط فاعلا ومؤثر في باقي القطاعات عبر توزيع الفوائض المتآتية من النفط على تنمية القطاعات الأخرى أسهم في تنميتها وهو جوهر التنويع الاقتصادي الهادف الى تنمية القطاعات الاقتصادية الأخرى وتهيئتها ليكون لها دور في النمو الاقتصادي ، ولكن قد نواجه مشكلة اعتماد القطاعات الأخرى على فوائض النفط أيضا واعتمادية التغيير في هيكلها سيؤثر سلبا على فرص التغير الهيكلي والتنويع الاقتصادي ثم النمو الاقتصادي .

المصادر

(1) ساموبلسون ونورد هاوس ، علم الاقتصاد ، مكتبة ناشرون – بيروت – لبنان -2006، ص286.

(2) سـمير حنا بهنام ، التغيرات الهيكلية في اقتصـادات دول نامية مختارة للفترة من (1967-1988) رسـالة ماجستير ، جامعة الموصل ،1991 ص3

(3) ابراهيم العسوي، التنمية في عالم متغير ، دراسة في مفهوم التنمية ومؤشراتها ، دار الشروق ، القاهرة 2003 ص 110

(4) اسامة الخولي ، ابعاد التنمية المستدامة ، السجل العلمي لندوة البيئة والمتطلبات الاقتصادية والدولية، ابو ضبي ،2002، ص 51-52

(5) التنمية المسـتدامة في البلدان العربية بين النظرية والتطبيق، الدكتور قادري محمد الطاهر، ط 1 2013، بيروت –لبنان ص 9-10

(6)World Tourism Organization "collection of Domestic Tourism Statistics"Madrid,1995,-p11-12

(7)Robert Micintosh w.(1995)Tourism Principles ,Practice &Phibsophis, Jon wiley&Sons,NewYork-p7

(8) د.عبدالرحمن سـليم ، المفاهيم الاقتصـادية والفنية للتنمية السـياحية ، مجلة البحوث السـياحية – العدد السـادس 1984 ص10

(9) أ. الهام خضير شبر ، اهمية تكنولوجيا المعلومات في تنمية القطاع السياحي – دراسة نظرية ومقترحات مستقبلية على المستوى العرابي والمحلي ، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة – العدد التاسع والثلاثون لسنة 2014،ص 126

(10) إسـماعيل الدباغ ، الهام شـبر ،الاقتصـاد السـياحي ، نظريات الاقتصـاد الجزئي واسـتخدامها في الاقتصـاد السياحي ج 1 بغداد 2014، ص ص24-25

(11) مصطفى يوسف كافي ، السياحة المستدامة والسياحة الخضراء ودورها في معالجة ظاهرة البطالة ، الناشر الفا للوثائق ط1 الجزائر 2017 ص 134

(12) الاخضر عربي وصالح بزة ، تحليل اهمية مشاركة المجتمع المدني في تنشيط التنمية السياحية المستدامة في الجزائر ، مجلة جيل الدراسات السياحية والعلاقات الدولية العدد 13 سنة2017 ص 47

(13) سنان الشبيبي ملامح السياحة النقدية في العراق ، ابو ظبي ، صندوق النقد العربي،2007، ص45

(14) د. علاء محمد موسـى حمدان ، التنويع الاقتصـادي في الامارات العربية المتحدة ودوره في النمو الاقتصـادي ،مجلة عجمان للدراسات والبحوث المجلد السادس عشر – العدد الاول ص9-10

(15) طاهر جاسب البعاج/ التنويع الاقتصادي والامكانات في العراق ، الحوار المتمدن محور الادارة والاقتصاد العدد 5433 شباط 2017

(16) جمهورية العراق – وزارة التخطيط - خطة التنمية الوطنية 2018-2022 ص 17-20

(17) أ.د. بلقاسم سعودي ود. عبد الصمد سعودي ، استراتيجية التنويع كبديل لتحقيق النهوض الاقتصادي في الدول النفطية في ظل انهيار أسعار المحروقات – دراسة تطبيقية على الاقتصاد الجزائري وقائع المؤتمر الدولي الثاني والعلمي الثالث عشر لكلية الإدارة والاقتصاد – الجامعة المستنصرية بالتعاون مع العتبة الكاظمية المقدسة تحت شعار تنويع الموارد والتحديات الراهنة للمدة 7-8 كانون الأول 2016

(18) م.د احمد جاسم محمد الخفاجي ، التنويع كمنهج لتحقيق تنمية مستدامة في الاقتصاد العراقي، مجلة الإدارة والاقتصاد العدد 114 لسنة 2018 ص 40

(19) Stephen Calkins, The new merger guidelines and the Herfindahl-Hirschman Index, Calif. L. Rev. (71) , 1983: 402 – 429.

(20) أ.د. كاظم كامل الكناني ارجوحة التنمية في العراق بين ارث الماضي وتطلعات المستقبل نظرة في التحليل الاستراتيجي. دار الدكتور للعلوم الطبعة الاولى بغداد ،2013،ص397

(21) جمهورية العراق - وزارة التخطيط – دائرة الحسابات القومية, قسم الجهاز المركزي للإحصاء -2017

(22) جمهورية العراق ،البنك المركزي العراقي دائرة الاحصاء - قسم ميزان المدفوعات

(23) وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للاحصـاء ، مديرية احصـاء التجارة ،مسـح الفنادق ومجمعات الايواء السياحي لسنة 2018 .

(24) جمهورية العراق ، وزارة الثقافة - هيئة السياحة, قسم التخطيط والمتابعة, بغداد 2016.

ملحق (1)

الناتج المحلي الاجمالي لكافة الانشطة في الاقتصاد العراقي بالاسعار الجارية للفترة 2005-2017

(وحدة القياس مليون دينار عراقي)

السنة	الناتج المحلي الاجمالي لكافة الانشطة في الاقتصاد العراقي	الانشطة الاقتصادية الإنتاجية أو السلعية						الانشطة التوزيعية		الانشطة الخدمية والاجتماعية	
		التعدين والمقالع	الزراعة والغابات والصيد	الصناعة التحويلية	الكهرباء والماء	البناء والتشييد		النقل والمواصلات والخزن	تجارة الجملة والفنادق وما شابه	المال والتامين وخدمات العقارات	خدمات التنمية الاجتماعية والشخصية
2005	73533598.6	42379784.7	5064158.0	971031.3	588352.9	2685034.7		5887625.9	4198765.4	5475744.6	6511223.5
2006	95587954.8	52851810.9	5568985.7	1473218.3	779387,5	3449743.6		6742912.0	6349971.6	7945806.5	10726238.4
2007	111455813.4	59018094.5	5494212.4	1817913.8	972816.6	4928470.3		7333112.6	6973333.7	10864645.4	14302388.3
2008	157026061.6	87166401.2	6042017.7	2644173.0	1843678.3	6585819.2		8573606.0	8392556.4	13429784.4	23410748.4
2009	130643200.4	55998048.1	6832552.1	3411291.9	2312350.1	5633715.1		8519812.6	10308751,8	14206142.7	23843822.1
2010	162064565.5	72905000.1	8366232.4	3678714.6	2909700.5	10263151.0		9452250.0	12458719.9	15367648.2	27038403.2
2011	217327107.4	115256423.7	9918316	6132760.8	3443117.8	10358530.0		101753883.9	14115747.4	17955240.4	305188246.6
2012	254225490.7	126435557.5	10484949.3	6919449.2	4440590.6	15416432.2		14439898.9	19637453.0	19674164.2	37488456.8
2013	273587529.2	125573889.5	13045856.4	6286042.4	4904011.0	20201574.9		18087977.4	20532172.7	21260326.7	43982719.1
2014	266332655.1	116852335.9	13128622.6	4999233.9	5846956.0	19098018.0		19452890.3	20931618.4	20611195.7	45836270.9
2015	194680971.8	65194040.7	8160769.7	4234716.9	5928489.7	12514765.3		20800702.2	21326778.9	16416237.9	41229607.7
2016	196924141.7	67400216.2	7832046.9	4436442.7	6450645.8	12260516.5		22618847.1	18593822.9	17799921.1	40985235.6
2017	225722375.5	88664813	6598384.8	5889495.1	6486406.1	12980346.7		23924453.1	18397289.6	19190615.6	46160940.5

المصدر :-الجدول من إعداد الباحثتين بالاعتماد على البيانات الصادرة من وزارة التخطيط ، دائرة الحسابات القومية بغداد ،2017